

مرسوم سلطاني

رقم ٩٠/٧٠

بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع
الطرق الداخلية بولاية بدبيه

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٢٦/٧٥ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة
وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ١٤/٧٨ باصدار قانون نزع الملكية للمنفعة العامة وتعديلاته .
وببناء على مانقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هوأت

مادة (١) : يعتبر مشروع الطريق الداخلية بولاية بدبيه المحدد في المذكرة والرسم التخطيطي الاجمالى
المرافقين ، من مشروعات المنفعة العامة .

مادة (٢) : للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والاراضي اللازمة
للمشروع ، هى وما عليها من منشآت ، طبقا لاحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ،
المشار اليه .

مادة (٣) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

صدر في : ٨ صفر سنة ١٤١١ هـ

الموافق : ٢٩ أغسطس سنة ١٩٩٠ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٤٢٨)

الصادرة في ١٩٩٠/٩/١ م

منكراة بشأن طريق ولاية بدبيه الداخلية

في اطار التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلاله السلطان المعظم حفظه الله ورعاه والخاصة
باستكمال شبكة الطرق الرئيسية بالبلاد وربط القرى بالمدن الرئيسية ، تقوم وزارة المواصلات بوضع
الاولويات لمناطق السلطنة ولولياتها تتنفيذها لهذه التوجيهات .
ولما كانت ولاية بدبيه تأتى ضمن هذه الاولويات فقد تم دراسة انشاء شبكة طرق حديثة تربط بلدان
الولاية الداخلية بالطريق الرئيسي الى صور .

والجدير بالذكر ان اطوال هذه الوصلات تبلغ ٢٢٥ كم مرورا بالقرى الآتية :
« الظاهر - الوائل - المترقب - الغبي - فلج المطاوعة - الجاحس » .

وقد صمم هذا الطريق ليكون بعرض ٧ أمتار ومترين للأكتاف من كل جانب وقد روعى تجنب نزع
الملكيات قدر الامكان خاصة في المناطق المأهولة بالسكان حيث تم الاتفاق على أن تكون احرام الطريق من
(١٢ مترا الى ٣٠ مترا) أما بالنسبة للمناطق الجبلية والمناطق غير المأهولة فتكون الاحرام فيها ٨٠ مترا
ليفسح المجال أمام مشاريع التنمية مستقبلا طبقا لما تم الاتفاق عليه بين اللجنة العليا لتخطيط المدن
ودائرة تخطيط المدن بوزارة الاسكان وهذه الوزارة .

أما من ناحية تصميم الطريق فقد تم على أحدث الأساليب العلمية المعتمول بها في مجالات بناء الطرق ، ومما لا شك فيه أن مثل هذه المشاريع ستخدم أهالى الولاية وتسهم بشكل فعال فى ازدهار الحياة بجوانبها المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية .
ويقتضى تنفيذ المشروع ان يصدر مرسوم سلطانى يقرر له صفة المنفعة العامة حتى يمكن بمقتضاه نزع ملكية الاراضى والعقارات التى تعترض مساره طبقاً للقانون .

وزير المواصلات